

## مداخلة السيد حسن لطفي الفريقي

### " تونس "

#### توطئة عامة :

بحكم موقعها الجغرافي، وبعدها عن خط الإستواء وامتدادها الطولي من الشمال إلى الجنوب تعددت وتنوعت المناطق المناخية بالبلاد ، وأدى القرب من البحر الأبيض المتوسط إلى تمركز مناخ متوسطي بالشمال و شبه جاف بالجهات الساحلية في حين يصبح المناخ جافا كلما اقتربنا من الوسط ثم ينتهي صحراويا باتجاه الجنوب ،

وبصفة عامة و من خلال الرصد المتواصل على مدى أكثر من قرن من الزمن فإن معدل الأمطار السنوي لا يتجاوز على كامل البلاد الـ 230 مم ما يعادل 36 مليار متر مكعب في السنة. هذه الكميات إضافة إلى محدوديتها فإنها تتميز بعدم الإستقرار في الزمان وفي المكان وبتواتر سنوات الجفاف و الفيضان.

هذه المعطيات مكنت من تأقلم السكان مع هذه التقلبات المناخية عبر التاريخ حيث تم استنباط منشآت حصاد مياه الأمطار والحفاظة عليها كالفساقى والمواجل والأحواض والجسور التي خففت من وطأة التقلبات المناخية.

#### السياسات والتشريعات :

أدركت تونس خطورة التأثيرات المناخية وتغيراتها على المجالات البيئية والاقتصادية والاجتماعية فاعتمدت سياسة طوعية لمجابهة تغير المناخ للتخفيف والتكيف، كما نص وأعطى دستور الجمهورية التونسية سنة 2014 اهمية بالغة للتوازن الجهوي واستدامة الموارد والحق في بيئة صحية الفصل 45: "تضمن الدولة الحق في بيئة سليمة ومتوازنة والمساهمة في سلامة المناخ وعلى الدولة توفير الوسائل الكفيلة بالقضاء على التلوث البيئي". كما تم منذ مارس 2017 تركيز لجنة قطاعية تعنى بإدارة قضايا التغيرات المناخية وتنسيق الجهود المبذولة لضمان المشاركة الطوعية لمختلف الجهات الفاعلة وإصدار أمر حكومي سنة 2018 يتعلق بإحداث وحدة تصرف حسب الأهداف لإنجاز برنامج متابعة وتنسيق الأنشطة المتعلقة بتفعيل إتفاق باريس حول المناخ لتنفيذ الإتفاقية الإطارية المتحدة بشأن تغير المناخ.

#### الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية :

انخرطت تونس في الجهود الدولية لمواجهة الاحتباس الحراري وانضمت الى الاتفاقيات الإقليمية والدولية المتعلقة خاصة بالمناخ :

- ✓ إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ لسنة 1992 والمصادقة عليها سنة 1993.
- ✓ المصادقة على الإنضمام لبروتوكول كيوتو الملحق بالإتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية بتاريخ 20 جوان 2002.
- ✓ إتفاقية باريس والمصادقة عليها في 17 أكتوبر 2016.
- ✓ بصدد دراسة إمكانية الإنضمام إلى إتفاقية "المياه".

## الخطط والبرامج :

قامت البلاد التونسية، بإنجاز الدراسات المعتمدة على عديد النماذج حول التغيرات المناخية وتأثيراتها المستقبلية في أفق 2020 و 2050 و 2100 تمّ على إثرها وضع إستراتيجية متكاملة للتأقلم مع التغيرات المناخية بهدف ديمومة النشاط الفلاحي والمحافظة على الأنظمة البيئية.

ووفقا للمخرجات، فإن هناك إرتفاعا في درجات الحرارة يتراوح بين 1.7 و 2.6 درجة مئوية في أفق 2050 ومن 4 إلى 5.5 درجة مئوية في أفق 2100. كما سينخفض معدل هطول الأمطار بنسبة 9 إلى 15 % سنة 2050، وبنسبة 23 إلى 27 % سنة 2100. كما أن هناك ارتفاع معدل تواتر الظواهر القصوى، وخاصة سنوات الجفاف و ظهور الأمطار الاستثنائية حيث ازدادت حدتها.

شاركت تونس في مشاورات واسعة مع جميع الأطراف المتداخلة لوضع خارطة طريق لتنفيذ المساهمة المحددة وطنيا افضت الى :

✓ رسم خطة أولي تجمع بين تنفيذ المشاريع وأنشطة بناء القدرات للجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص وتحسين الإطار التنظيمي.

✓ إنشاء نظام وطني لجرد انبعاثات الغازات الدفيئة ونظام للقياس والإبلاغ والتحقق من الانبعاثات.

✓ خطة أخرى للاستثمار تتضمن الموارد المقدمة على صعيد وطني أو التي يمكن تعبئتها في الإطار الإقليمي والثنائي.

أعدت بلادنا "مساهمتها المحددة وطنيا (NDC) بمستوى طموح يرمي إلى التقليل من انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة تقارب 40 % في أفق سنة 2030 مقارنة بمستوى سنة 2010 وخفض كثافة الكربون بصورة طوعية وغير مشروطة بنسبة 13 %، فيما يستوجب تخفيض النسبة المتبقية توفير التمويلات الضرورية ونقل التكنولوجيات.

وقد تركّزت المساهمة المحددة وطنيا أساسا على الاستراتيجيات القطاعية والأفقية على غرار الإستراتيجية الوطنية لتغير المناخ التي تم إعدادها سنة 2012 واستراتيجية كفاءة الطاقة واعتماد الطاقة الشمسية (قانون عدد 12 لسنة 2015) وللتكيف في القطاعات والمجالات المختلفة.

كما تبرز سياسة مجابهة تغير المناخ خاصة في مجال الطاقة بصفته القطاع لأكثر إنتاجا للغازات الدفيئة ( 75 % من الإنبعاثات)، حيث تميزت السياسة الطوعية التي إنتهجتها تونس في مواجهة التحديات الرئيسية لهذا القطاع بالعناية ومن ذلك الانخراط منذ سنة 2013 في تثمين الطاقات المتجددة والبديلة. يهدف هذا التحول إلى خفض الطلب على الطاقة الأولية بنسبة 30 % وتحويل الهيكل الاقتصادي لصالح الأنشطة المقتصدة في الطاقة بحلول سنة 2030 على غرار الدراسة المنجزة بالوسط التونسي بالتنسيق مع الاسكوا والشركة الوطنية للاستغلال وتوزيع المياه.

من جهة أخرى تم اعداد خارطة طريق لتسهيل عملية إعداد الخطة الوطنية للتكيف وذلك في إطار التنسيق مع الهياكل الدولية المعنية كما قامت بإنشاء قاعدة معطيات وطنية لنقاط انبعاثات الغازات الدفيئة وإعداد تقارير 2014 و 2016.

كذلك تم إعداد البلاغ الوطني الثالث والذي حدد ثلاثة أهداف محورية تتمثل في :

✓ التخفيف .

✓ التكيف .

✓ بناء القدرات/التوعية .

بناء على عملية تشاور بين ممثلين عن القطاعين العام والخاص وبمشاركة المجتمع المدني وشركاء التنمية الدوليين.

وضعت تونس ستة إجراءات تخفيف مناسبة على المستوى الوطني وهي تخص البناءات والطاقة والغابات والتطهير والنقل وقطاع صناعة الإسمنت، كما ان تونس بصدد تحضير مشروع "Readiness" للبرنامج الوطني بتمويل من الصندوق الأخضر للمناخ إلى جانب ذلك عملت تونس على تفعيل نظام التأمين للكوارث الطبيعية بالنسبة للقطاع الفلاحي عبر احداث صندوق الجوائح.